التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في لبنان لعام 2014

ملخص تنفيذي

يقتضي الدستور من الدولة احترام كافة المجموعات الدينية وعلان المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. وينص، مع ذلك، على أن يكون هناك توازن للسلطة السياسية بين المجموعات الدينية الرئيسية. يتألف البرلمان ومجلس الوزراء من طيف واسع يضم 18 مجموعة دينية في البلاد معترف بها رسمياً، من أجل الحفاظ على التوازن الطائفي. وقد أدى امتداد الصراع السوري والنشاط المتزايد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة إلى الأراضي اللبنانية إلى توتير العلاقات الطائفية بين المجموعات الدينية في البلاد. كما أن مشاركة حزب الله في سوريا وسجله الطويل من العنف السياسي قد أشعلت التوترات الطائفية.

وقد ازداد العنف الطائفي، بما في ذلك هجمات تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، بشكل ملحوظ خلال العام. وقام المتطرفون في طرابلس، على وجه الخصوص، بمهاجمة ممثلي العديد من المجموعات الدينية خلال شهر رمضان واقتربوا أفعالاً لترهيب المسيحيين. اندلع الصراع بين العلويين والسنة في أكتوبر/ تشرين الأول. وكان الخطاب المعادي للسامية في وسائل الإعلام أمراً مألوفاً، على سبيل المثال في تلفزيون قناة المنار التابع لحزب الله. وظلت هوية الجماعة الدينية عنصراً هاماً من عناصر التفاعل الاجتماعي والتعبير الثقافي. وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة العنف، عبر الزعماء السياسيون والدينيون صراحة عن معارضتهم للتطرف العنيف ودعمهم للتعايش السلمي بين الطوائف المختلفة. وقالت جماعات دينية إن أماكن العبادة ظلت تعيش بسلام وأمن نسبيين، وكانت العلاقات بين أفراد من جماعات دينية مختلفة ودية بشكل عام، مع بعض الاستثناءات.

ناقش السفير وغيره من موظفي السفارة مع مسؤولين في الحكومة وزعماء دينيين وأعضاء من المجتمع المدني موضوع الحرية الدينية وأهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل. وقد وضعت السفارة قضايا الحرية الدينية ضمن برامج التوعية العامة، ورعت مشاريع تهدف إلى زيادة الحوار بين الأديان. على سبيل المثال، رعت السفارة برنامج "ألوان" التابع لمؤسسة أديان، مما ساهم في نقاشات المائدة المستديرة وغيرها من الأحداث حول التسامح الديني لطلاب في 30 مدرسة ثانوية، حكومية وخاصة.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 5.9 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014)، وهذا يشمل ما يقرب من 4.5 مليون مواطن، وحوالي 1.4 مليون لاجئ فروا من الصراعات في

سوريا والعراق، فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين القدامى. وتقدر شركة الإحصاءات اللبنانية، وهي مؤسسة مستقلة، أن 56.2 في المئة من السكان المواطنين هم من المسلمين (27.9 في المئة من السنة و 20.6 في المئة من الشيعة)، و 35.5 في المئة من المسيحيين (من ضمنهم الكاثوليك الموارنة، الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، وغيرهم من المسيحيين)، و 5.3 في المئة من الدروز، وأعداد قليلة من اليهود، والبهائيين، والإسماعيليين والعلويين والبوذيين والهندوس، وأعضاء كنيسة قديسي اليوم الأخير (المورمون). لقد أجري آخر إحصاء رسمي في عام 1932، وبالتالي لا يوجد تقدير رسمي دقيق حول التركيبة السكانية الدينية للبلد.

وهناك الكثير من المقيمين في لبنان من الدول المجاورة هرباً من سوء المعاملة والتمييز على أساس ديني، بمن فيهم أكراد، وسنة وشيعة، وكلدان من العراق، بالإضافة إلى مسيحيين أقباط من مصر والسودان. ووفقاً لما قاله أمين عام رابطة السريان، فقد هاجر إلى لبنان حوالي 10,000 عراقي مسيحي وهناك حوالي 3,000 إلى 4,000 مسيحي قبطي يعيشون في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 1.15 مليون لاجئ سوري مسجل و 44,000 لاجئ فلسطيني من سوريا يقيمون في البلد. معظم اللاجئين هم من السنة، لكن من بينهم أيضاً شيعة ومسيحيون. هناك ما يقرب من 450,000 فلسطيني مسجل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ويعتقد أن ما بين 250,000 إلى 350,000 منهم موجودون في البلد. يعيش الفلسطينيون في أغلب الأحيان في مخيمات اللاجئين التي أنشئت خلال التدفقات الأولية التي جرت بين عامي 1948 و 1971. ومعظم السكان الفلسطينيين هم من السنة.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يقتضي الدستور احترام الدولة لجميع الجماعات الدينية والمذاهب واحترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للأشخاص من كل جماعة دينية. وينص الدستور على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفضيل، لكنه يشترط توازناً للقوى السياسية بين المجموعات الدينية الرئيسية. ويتم توزيع المناصب السياسية حسب الانتماء الديني وفقاً لإحدى مواد الدستور.

وينص الدستور على أن تكون "الجماعات الطائفية" ممثلة في "توازن عادل ومنصف" في مجلس الوزراء والمناصب الحكومية الرفيعة، والتي تشمل مناصب الأمين العام والمدير العام في الوزارات. كما ينص الدستور أيضاً على توزيع هذه المناصب على نحو يتناسب مع عدد الطوائف الدينية المعترف بها. يتم

انتخاب البرلمان على أساس "المساواة بين المسيحيين والمسلمين." وينص "الميثاق الوطني" لعام 1943، الذي لا يعتبر مكوناً رسمياً من الدستور، على أن يتولى منصب الرئيس مسيحي ماروني، ومنصب رئيس البرلمان مسلم شيعي، ومنصب رئيس الوزراء مسلم سني. ويطبق هذا التوزيع للسلطة السياسية في الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي.

كما أن اتفاق الطائف لعام 1989، الذي صدق على إنهاء الحرب الأهلية في البلد التي استمرت 15 عاماً، يؤكد مجدداً على هذا الترتيب، في حين يفرض تمثيلاً متساوياً بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان مع تقليص لسلطات رئيس الجمهورية المسيحي الماروني. وإضافة إلى ذلك، يقر اتفاق الطائف النص الدستوري القاضي بتعيين معظم كبار المسؤولين الحكوميين وفقاً للانتماء الديني. وتطبق هذه الممارسة في فروع الحكومة الثلاثة جميعها. كما ينص اتفاق الطائف أيضاً على توزيع المقاعد بين المسلمين والمسيحيين بالتساوي في مجلس الوزراء. المواطنون الذين يحذفون دينهم من بطاقة رقمهم الوطني يحذون من قدرتهم على شغل مناصب حكومية أو الترشيح لمناصب سياسية.

ينص قانون العقوبات على عقوبة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة بحق أي شخص يدان بـ "التجديف على الله علناً". ونادراً ما يتم اعتماد هذا الحكم، ولم يطبق خلال السنة.

لا توجد عوائق قانونية تمنع التبشير.

الاعتراف الرسمي هو شرط قانوني لحصول الجماعات الدينية على اعتراف الحكومة للمعمودية والزواج. ويتعين على الجماعة التي تسعى للحصول على اعتراف رسمي أن تقدم للحكومة بياناً بعقيدتها ومبادئها الأخلاقية لكي يراجعها مجلس الوزراء للتأكد من أن تلك المبادئ لا تتعارض مع القيم السائدة أو مع أحكام الدستور. وكبديل عن ذلك، تستطيع الجماعات الدينية غير المعترف بها أن تتقدم بطلب للاعتراف الرسمي بها من خلال الطوائف الدينية المعترف بها. إلا أنه لا يتم الاعتراف بها كجماعات مستقلة، بل سيُعترف بها كجزء من الطائفة التي تقدمت بطلب الاعتراف من خلالها. وهذه العملية لها نفس متطلبات التسجيل عن طريق الحكومة وينطوي الاعتراف الرسمي على مزايا أخرى، مثل الإعفاء من الضرائب والحق في تطبيق القوانين الدينية على مسائل الأحوال الشخصية.

هناك 18 جماعة دينية معترف بها رسمياً. وهذه تتضمن أربع جماعات إسلامية و 12 جماعة مسيحية، بالإضافة إلى الدروز واليهود. أما فرعا الإسلام الرئيسيان في البلد فهما المذهب الشيعي والمذهب السني. وأصغر جماعتين مسلمتين هما العلويون والإسماعيليون ("السبعيون")، وهما جماعتان شيعيتان. وتنتمي الطائفة المارونية، وهي أكبر جماعة مسيحية، للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وهو انتماء ما زال قائماً منذ

قرون، ولكن لها بطريقتها الخاص وطقوسها الدينية وعاداتها الكنسية الأخرى. أما ثاني أكبر مجموعة مسيحية فهي من أتباع كنيسة الروم الأرثوذكس. ويتوزع المسيحيون الآخرون بين الروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس (الغريغوريين) والأرمن الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس (اليعاقبة)، والسريان الكاثوليك، والأشوريين (المنسطرة)، والكلدان، والأقباط، والإنجيليين (بمن فيهم المعمدانين ومجيبو اليوم السابع- السبتيون) واللاتين (أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية). ويتركز الدروز، الذين يشيرون إلى أنفسهم باسم الموحدين أي "المؤمنين بالله واحد"، في المناطق الريفية الجبلية الواقعة شرق وجنوب بيروت.

ولا تعترف الحكومة رسمياً ببعض الجماعات الدينية مثل البهائية، والبوذية، والهندوسية، والجماعات البروتستانتية غير المسجلة. وأتباع هذه الجماعات غير مؤهلين لشغل مناصب حكومية معينة، ولكن يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحرية. وتدرج السجلات الحكومية بعض أفراد الجماعات الدينية غير المسجلة كمنتمين لجماعات دينية معترف بها.

في معظم الحالات تقريباً، تسمح الحكومة للطوائف الدينية المعترف بها بإدارة المسائل المتعلقة بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية الخاصة بها، في مجالات كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ولدى كل من جماعات الشيعة والسنة والمسيحيين والدروز محاكم مذهبية معينة من قبل الدولة وتحصل على دعم مالي من الحكومة للبت في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية.

لا توجد إجراءات رسمية للزواج المدني. ومع ذلك تعترف الحكومة بمراسم الزواج المدني التي تتم خارج البلد، بغض النظر عن الدين الذي ينتمي إليه كلا الطرفين في الزواج.

يحق للجماعات الدينية غير المعترف بها امتلاك العقارات والتجمع للعبادة دون تدخل الحكومة. ومع ذلك، لا يجوز لها القيام بإجراءات الزواج أو الطلاق المعترف بها قانونياً، ولا تتمتع بنفوذ للبت في قضايا الإرث. يمكن للفرد تغيير دينه إذا تمت الموافقة على هذا التغيير من قبل أحد كبار المسؤولين المحليين المنتمين للجماعة الدينية التي يرغب الشخص في الانضمام إليها.

وتسمح الحكومة لجميع الطوائف الدينية بنشر مواد دينية بلغات مختلفة. غير أن القانون يجيز الرقابة في إطار عدد من الافتراضات، بما في ذلك إن كانت المواد تحرض على الفتنة الطائفية أو تعتبر تهديداً للأمن القومي. ونادراً ما يتم تطبيق هذا البند.

وفي حال أن ضُبط عاملون في مجال الشؤون الدينية وهم يمارسون العمل أثناء إقامتهم في البلد بموجب تأشيرات سياحية، فإنهم يُعتبرون مخالفين لوضع تأشيرتهم، وبالتالي يتم ترحيلهم من البلاد. وتصدر الحكومة

تأثيرات للعاملين في مجال الشؤون الدينية لمدة شهر واحد؛ وإذا قرروا البقاء لفترة أطول، يتعين عليهم إتمام المعاملات المتعلقة بتصاريح إقامتهم في غضون ذلك الشهر الواحد. كما يُلزم العاملون في مجال الشؤون الدينية بالتوقيع على نموذج "التزام بالمسؤولية" قبل إصدار تأشيراتهم، مما يخضعهم للملاحقة القضائية وللترحيل الفوري في حال قيامهم بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى التحريض وإثارة النعرات الطائفية أو المجتمعية أو الدينية وتوجيه الانتقاد للدولة اللبنانية أو لأي دولة أخرى، باستثناء إسرائيل.

تتطلب الحكومة من الكنائس الإنجيلية البروتستانتية التسجيل في السنودس الإنجيلي، وهو مجموعة استشارية غير حكومية تمثل هذه الكنائس لدى الحكومة. ويتمتع السنودس الإنجيلي بالحكم الذاتي ويشرف على الشؤون الدينية الخاصة بالطوائف البروتستانتية.

ينتخب سنودس الأساقفة المسيحي البطاركة، وتقوم الهيئات الانتخابية السنية والشيعية بانتخاب المناصب الدينية العليا لكل منها، وتنتخب الطائفة الدرزية شيخ العقل. ولكن على النقيض من الإجراءات المسيحية، يجب أن يصادق مجلس وزراء الحكومة على ترشيح مفتي السنة ومفتي الشيعة، وكذلك شيخ عقل الدروز، ودفع رواتبهم. كما تقوم الحكومة أيضاً بتعيين القضاة الشرعيين المسلمين والدروز ودفع رواتبهم. ولم تدفع الحكومة رواتب لرجال دين ومسؤولين من الجماعات المسيحية، بما في ذلك الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك.

يتم عموماً تضمين رمز الدين على بطاقات الهوية الوطنية ويتم الإشارة إليه على وثائق إخراج القيد (السجل الرسمي)، على الرغم من أن القانون لا يشترط ذلك. ويحق للمواطنين حذف الدين أو تغييره في بطاقات الهوية ووثائق إخراج القيد الخاصة بهم. ولا تفرض الحكومة الإشارة إلى الإلتناء الديني في جوازات السفر.

ممارسات الحكومة

اعتباراً من الأول من أبريل/نيسان زادت القوات اللبنانية المسلحة وقوات الأمن الداخلي من وجودها في طرابلس في الجزء الشمالي من البلد في محاولة لاحتواء القتال الدائر هناك بين السنة والعلويين. في 23 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقل الجيش اللبناني أحمد سليم ميفاتي، وهو مشتبه بالإرهاب المحلي والانتفاء لتنظيم الدولة الإسلامية. وقد اندلعت بعد اعتقاله اشتباكات بين مجموعات سنية متطرفة والجيش اللبناني، استمرت حتى 27 أكتوبر/تشرين الأول، مما أدى إلى مقتل 11 جندياً وجرح 150 آخرين.

كانت هناك شكاوى من جماعات الأقليات الدينية حول عدم وجود تمثيل لها في مناصب حكومية مختلفة.

لم توافق الحكومة على طلب مجلس الجالية اليهودية، الذي تكرر على مدى عدة سنوات، لتغيير اسمها الرسمي من مجلس الملة الإسرائيلي إلى مجلس الجالية اليهودية.

ويدعو اتفاق الطائف لعام 1989 إلى إلغاء الطائفية السياسية في نهاية المطاف لتحل محلها "الخبرة والكفاءة"؛ إلا أن الحكومة لم تحرز سوى تقدم طفيف نحو ذلك الهدف. وقال ممثلو الجماعات المسيحية الأقل تمثيلاً، أو جماعات "الأقلية" المسيحية، إن الحكومة قامت بالتمييز ضدهم لأنه لم يتم تعيين أي شخص من طائفتهم الدينية في منصب وزير. وفي حين أن أعضاء هذه الجماعات شغلوا بعض مناصب الخدمة المدنية رفيعة المستوى، مثل منصب مدير عام، إلا أن أفراداً من الموارنة والروم الأرثوذكس شغلوا معظم المناصب. وقالت هذه الجماعات أيضاً إنه بالرغم من أن عددها يقدر بنحو 50,000 نسمة، فلم يخصص لها سوى مقعد واحد من أصل 128 مقعداً في البرلمان.

وفي حادثة تم تداولها على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية، أصدرت مدرسة الشويفات الدولية تعديلاً على نظامها الداخلي يحظر استخدام الرموز الدينية. مدرسة الشويفات الدولية هي مدرسة علمانية خاصة ولم تسمح للطلاب الذين على جباههم علامات الصليب بحضور المدرسة يوم اثنين الرماد في حرم مدرسة الكورة. وفي وقت لاحق طلب وزير التعليم الياس بو صعب من المؤسسات التعليمية احترام حرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية. وجاء في بيان بوضعب: "إننا ندعو ... المدارس الحكومية والخاصة ... إلى التمسك بمضمون المادتين 9 و 10 من الدستور اللبناني من خلال عدم إصدار أي لوائح أو قرارات أو تعاليم يمكن أن تنتهك حرية الطلاب الدينية." وأضاف بو صعب أنه "ما لم تنتهك ممارسات الطلاب النظام العام، فلا ينبغي قمعها". وقد ألغت مدرسة الشويفات الدولية التعديل.

وعلى الرغم من تسجيل زواج مدني لأول مرة في عام 2013، فقد تم وقف هذه الممارسة بشكل غير رسمي من قبل وزارة الداخلية خلال السنة التالية لتشكيل حكومة جديدة. واعتباراً من 19 نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك 30 حالة على الأقل بانتظار التسجيل لدى الوزارة.

الانتهاكات من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

هاجم تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة الجيش اللبناني في بلدة عرسال الحدودية في 2 أغسطس/ آب، مما أدى إلى عدة مناوشات لاحقة. وأثناء القتال، تم أسر 29 من جنود القوات الحكومية وقتل أربعة جنود في وقت لاحق.

وأفادت تقارير موثوق بها أن حزب الله وميليشيات شيعية أخرى قيدوا الوصول إلى الأحياء الواقعة تحت سيطرتهم وقاموا بمضايقة السنة الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً.

وظل حزب الله، الذي هو أحد الميليشيات الشيعية، المنظمة الإرهابية الأكثر نفوذاً في البلد. واصل حزب الله ممارسة السلطة في أجزاء واسعة من البلد والقيام بأنشطة غير قانونية على مدار السنة. وقد أدى قتال حزب الله في سوريا لدعم نظام الأسد إلى مفاقمة التوترات الطائفية الداخلية في لبنان. في مقابلة بتاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول، أعرب رئيس الوزراء السابق سعد الحريري عن قلقه من أن إجراءات حزب الله في سوريا تسببت بإثارة أعمال عنف متطرفة في لبنان، مشيراً إلى "المجموعات المسلحة والإرهابية التي تعبر الحدود اللبنانية وتتقمم من حزب الله في عقر داره - في المدن حيث تستهدف المدنيين والأبرياء وتأجج الفتنة الطائفية ..."

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أفادت تقارير بوجود توتر ووقوع مواجهات بين الحين والآخر بين مجموعات دينية، والتي قال مراقبون إنها تفاقمت بفعل الخلافات السياسية، والتركة التي خلفتها الحرب الأهلية، والعنف في سوريا المجاورة. ووفقاً لبيانات الاقتراع التي أجراها منتدى بيو للأبحاث في الفترة من 2011 و 2012، والتي صدرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، فإن ثلثي جميع المسلمين، بما في ذلك ما يقرب من نصف الشيعة و 80 في المئة من السنة، قالوا إن التوترات الطائفية هي مشكلة كبيرة جداً أو كبيرة على نحو متوسط.

وعلى الرغم من أن الصراع في طرابلس بين سكان جبل محسن العلويين والسكان السنة في باب التبانة تواصل على مدار العام، فقد نفذت الحكومة خطة أمنية أدت إلى زيادة السلام والاستقرار بحلول نهاية العام. وقد واجه التوازن الطائفي الدقيق في طرابلس تحدياً بارتراف ملحوظ في التطرف السني والعنف اللذين استهدفا المسيحيين والسنة المعتدلين والشيعة والعلويين. وقال مراقبون إن طرابلس، وهي ثاني أكبر مدينة في البلاد، عانت من إهمال الحكومة المركزية منذ إنشاء الدولة الحديثة في لبنان. وقد أعربت الأغلبية السنية في المدينة عن الإحباط إزاء عدم وجود مشاريع تنموية مقارنة ببيروت. وذكرت مصادر أن التمويل من قادة سلفيين ازداد على ما يبدو في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تأجير شبان كمسلحين وتأجيج العنف الطائفي.

في 4 يناير/ كانون الأول هوجمت وأحرقت مكتبة السائح التاريخية، وهي المكتبة الرئيسية في طرابلس التي أسسها كاهن رعية الروم الأرثوذكس الأب ابراهيم سروج. وبحسب ما ورد، فقد تم الهجوم بتحريض بناءً على اتهامات كاذبة بأن سروج نشر دراسة أساءت للنبي محمد. وقد أطلق المهاجمون النار على أحد موظفي

المكتبة وأضرموا النار في المبنى بحضور قوى الأمن الداخلي، ولكن لم يتم القبض على أي من المهاجمين. وقد تم حرق ما يقرب من 40 في المئة من كتب المكتبة.

أدان المجتمع المدني وقادة دينيون الهجوم، ونظموا مظاهرة ضمت ما بين 600 إلى 700 مشاركاً أدانوا العنف الطائفي. وبعد وقت قصير من الهجوم، اجتمع قادة قوى الأمن الداخلي، بمن فيهم رئيس فرع المعلومات في الشمال، المقدم محمد عرب، ونائب قائد المنطقة الشمالية، المقدم عبد الناصر غمراوي، للاستماع إلى شواغل المجتمع. وأشاد مفتي طرابلس الشيخ مالك الشعار بالأب سروج واصفاً الحادث بالعمل "البشع" الذي اقترفته "أيدي خبيثة".

في أوائل يوليو/تموز هاجم إسلاميون بالقنابل العدد الصغير من المطاعم والمقاهي في طرابلس التي ظلت مفتوحة وتقدم الطعام والمشروبات خلال ساعات الصيام في شهر رمضان. وقد ألقى القبض على أربعة من المشتبه بهم. قبل حلول شهر رمضان، طلب رئيس بلدية طرابلس نادر الغزال من المطاعم والمقاهي أن تغلق خلال ساعات الصيام في شهر رمضان، لكنه نوه في أعقاب الهجمات أن طلبه لم يكن معززاً بقوة القانون ولم يكن إلزامياً.

في أغسطس/آب ذكرت الصحف أن العديد من الإسلاميين قاموا بالتجول في محلات المجوهرات في طرابلس وطلبوا من أصحابها التوقف عن بيع مجوهرات تحمل رموزاً مسيحية وإزالة مثل تلك القطع من معروضاتهم، وهددوا الذين يواصلون القيام بذلك.

في 1 سبتمبر/أيلول قام مجهولون برسم تهديدات بالغرافيتي ضد مسيحيين على جدران كنيسة مار الياس في المنية، طرابلس، ومار الياس في الميناء بطرابلس. وورد في الرسائل "الدولة الإسلامية ستكسر الصليب" و "جنناكم بالذبح يا عباد الصليب". وأفادت تقارير أن الحوادث (ينظر إليها على نطاق واسع بأنها) انتقام لقيام شباب في 30 أغسطس/آب بحرق أعلام تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة في ساحة ساسين، بالأشرفية في بيروت.

وكان الخطاب المعادي للسامية مألوفاً. في 10 فبراير/شباط، ورد تقرير عن موقع الويب الخاص بمعهد بحوث إعلام الشرق الأوسط بأن تلفزيون المنار التابع لحزب الله ادعى بأن اليهود اختلقوا شخصية البطل الخرافي سوبرمان كجزء من مخطط صهيوني للسيطرة على الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز الأهداف اليهودية على مستوى العالم. وخلال المقطع الإعلامي يقول الراوي "هوليوود هي اختراع يهودي غير الطريقة التي ينظر بها الأمريكيون لأمريكا، وخلق أحلاماً بدلاً من الواقع. لقد نجحوا في جعل الأمريكيين يعيشون الحلم، بعيداً عن الواقع. و بلا شك، كان الهدف هو السيطرة على القوة العظمى الأكبر في العالم

والسيطرة على جميع جوانب حياتها اليومية، وتسخير ذلك في خدمة أهداف اليهود في جميع أنحاء العالم. وإن تحدى أحدهم ذلك، فإن السوبرمان مستعد للتعامل معه."

وفي تراشق فجره إعدام أربعة جنود (بما فيهم سني واحد واثنان من الشيعة) على يد تنظيم الدولة الإسلامية في أعقاب خطفهم في أوائل أغسطس/آب، سخر الكاهن الماروني سليم مخلوف من لحي الإسلاميين، قائلاً: "إنها لا تصلح لأن تكون فرشاة لتنظيف حذاء أصغر جندي لبناني". وأفادت تقارير بأن الشيخ السني عبد القادر عبود من طرابلس رد بالقول "إن لحي كل المطارنة والخوارنة لا يشرفون جزمة مسلم واحد." وقد تسبب التراشق بتأنيب لكلا الرجلين من قبل رؤسائهما.

وفي أعقاب حالات العنف التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، أدان زعماء من السنة والشيعة، والعديد من الجماعات المسيحية المتطرف والعنف اللذين يتم اقتراحهما باسم الدين. في 10 أغسطس/آب، قامت الهيئة الانتخابية السنوية، وتتألف من شخصيات سياسية ودينية، بانتخاب الشيخ عبد اللطيف دريان لمنصب المفتي العام الجديد للبلد. وفي عرض غير مسبوق للوحدة بين المذاهب، حضر زعماء دينيون وسياسيون من جميع المجموعات الدينية الكبرى في لبنان حفل تنصيب دريان في 26 سبتمبر/أيلول. وأكد دريان خلال تنصيبه على التعايش السلمي وأدان العنف باسم الدين.

وبقيت أماكن العبادة التابعة لكل المجموعات الدينية قائمة جنباً إلى جنب بسلام وأمن نسبياً، وكانت العلاقات بين الأفراد من أعضاء الجماعات الدينية المختلفة ودية بشكل عام، مع بعض الاستثناءات. وكان قادة من الطوائف الدينية الرئيسية يجتمعون بشكل منتظم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بينهم وللدعوة إلى المزيد من الاحترام المتبادل. على سبيل المثال، قامت اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي - المسيحي في البلد، برئاسة الأمين العام الدكتور محمد السماك، بعقد اجتماعات منتظمة بين الزعماء الدينيين لمعالجة المشاكل في مجتمعاتهم ومحاولة تهدئة النزاع بين الطوائف.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ناقش السفير الأمريكي وموظفو السفارة مع مسؤولين في الحكومة موضوع الحرية الدينية وأهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل. وركزت هذه النقاشات على وضع حد للعنف الطائفي ودفع العملية السياسية في لبنان. اجتمع مسؤولو السفارة مع زعماء دينيين وأعضاء من المجتمع المدني لتشجيع الحوار الطائفي ومواجهة التطرف العنيف. على سبيل المثال، رعت السفارة برنامج ألوان التابع لمؤسسة أديان (وهي منظمة غير حكومية محلية). وقد عمل برنامج ألوان في 30 مدرسة ثانوية حكومية وخاصة في كافة أنحاء البلد. ونظمت السفارة فعاليات وموائد مستديرة ومشاريع مجتمعية لتعزيز التفاهم بين الطلاب من خلفيات دينية

مختلفة. كما رعت السفارة أربعة برامج تهدف إلى الحوار بين الطوائف. ويشمل العديد من مشاريع السفارة وبرامجها الأخرى تحسين التواصل بين الطوائف كعنصر من أهداف أكبر لتلك المشاريع والبرامج.

وفي جهود التوعية العامة، أكد السفير وموظفو السفارة على الحاجة إلى الحرية الدينية واحترام التنوع، بما في ذلك خلال اجتماع السفير مع المفتي الجديد، حيث سلط الضوء على جهود المفتي لرأب الانقسامات الطائفية وأشاد بسجله المعتدل، وهو تصريح تداولته وسائل الإعلام المحلية على نطاق واسع. كما زار السفير مفتي السنة الشيخ مالك الشعار في مدينة طرابلس المحاصرة تقديراً لجهوده في تعزيز الاعتدال والتعاون بين الطوائف.

والتقى السفير أيضاً القيادات الدينية لجميع الطوائف الدينية في البلد - السنة والشيعية والدروز، والعديد من الجماعات المسيحية - لتعزيز رسالة مماثلة. وأكد موظفو السفارة من خلال اتصالاتهم مع الزعماء الدينيين والسياسيين ومن خلال برامج التوعية العامة والتواصل مبدأ وجوب حماية الحكومات لحقوق الإنسان العالمية للمواطنين من جميع الطوائف والأديان. كما عمل السفير ومسؤولو السفارة أيضاً مع زعماء دينيين محليين وزعماء من المجتمع المحلي لدعم جهودهم الرامية لعزل البلد عن التوترات الطائفية الناشئة عن أعمال العنف في سوريا.